الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.30

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
7 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن (تابع)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-72564 (A)
0272564

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/57/619 و A/57/633)

١ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام)، قدمت مذكرة من الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/57/619)، وقالت إن الجمعية العامة اعتمدت، بموجب قرارها ٥٦/٢٥١ باء، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٤٧٦ ٦٦٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧٧٩ ٦٦٢)، للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومبلغا آخر إجماليه ٩٠٠ ٣٦١ ٣٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٨٠ ٢٦ دولار)، لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي. وقالت إنه عملا بذلك القرار، بلغت الاشتراكات التي تم اعتمادها لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مبلغا إجماليه ٣٠٠ ١٠٧ ٥٠٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٠٨٤ ٤٩٧ دولار)، وبقي رصيد غير مقسم يبلغ إجماليه ١٠٠ ٣٦٩ ١٦٧ دولار (صافيه ٨٠٠ ٦٩٤ ١٦٥ دولار). وإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت بأن تنظر الجمعية العامة في تقسيم بقية الاعتماد في ضوء التعديلات المحتملة للعنصرين العسكري والمدني للبعثة.

٢ - وأضافت قائلة إن مجلس الأمن، بقراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر. وقالت إنه بناء على ذلك القرار والحالة الراهنة لنفقات البعثة، تقدر الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٩١٢ ٦٠٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦١٨ ٥٩٦ دولار).

٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قدم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/57/633)، وقال إن اللجنة الاستشارية، توصي بتقسيم مبلغ إضافي قدره ٩٠ مليون دولار. وقال إن اللجنة الاستشارية عندما قدمت توصيتها الأصلية بأن يبقى مبلغ ١٠٠ ٣٦٩ ١٦٧ دولار غير مقسم انتظارا لإعادة تقديم الطلب، كانت تدرك أن من المتوقع إدخال تغييرات على القوام العددي للبعثة. وكما تبين، أشار الأمين العام إلى رصيد غير مستخدم يبلغ ٣٠٠ ٥٦٤ ٦٦ دولار؛ وإن ذلك قد أخذ في الاعتبار عند طلب مبلغ ٨٠٠ ٨٠٤ ١٠٠ دولار. غير أنه في ضوء الاعتبارات الواردة في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة، ووجود مبلغ ٤٦١,٦ مليون دولار في شكل التزامات غير مصفاة و ٩,٥ مليون دولار في شكل ''التزامات مسبقة'' (مبالغ وضعت جانبا ترقبا للصرف فيما بعد)، أوصت اللجنة بقسمة مبلغ قدره ٩٠ مليون دولار، وهو أدنى من المبلغ المطلوب البالغ ٨٠٠ ٨٠٤ ١٠٠ دولار. وقال إن من غير المحتمل أن يكون في ذلك أي مشكلة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لأن الخبرة السابقة تشير إلى أنه كانت في غالب الأحيان تتبقى مبالغ من الالتزامات غير المصفاة. وعلى كل حال فإن لدى الأمين العام خيار العودة إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عندما تبحث احتياجات هذه البعثة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يشارك في الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤ من تقريرها، القائل إن وثائق الترتيبات المالية ينبغي أن تكون مشفوعة بمعلومات داعمة. ولم يقدم سبب للإخفاق في

تقديم هذه المعلومات، لكن ذلك لا يقلل من نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وإن البعثة تستحق مواصلة الدعم، وإن الموافقة على طلبها لاعتماد قدره ٨٠٠ ٨٠٤ ١٠٠ دولار هو طريقة تدلل على هذا الدعم. وإن تطلعات الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن بصورة خاصة الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يجب ألا يُضعفها إنقاص التمويل لا سيما في زمن توضع فيه قيمة كبيرة على الصلة بين السلام والتنمية وضرورة استئصال النزاع في المناطق المتفجرة من العالم.

٥ - وقالت إن وفد بلدها يرغب في الحصول على تقدير لنتائج اتباع توصية اللجنة الاستشارية والإذن باعتماد مبلغ ٩٠ مليون دولار بدلا من مبلغ الـ ١٠٠,٨ مليون دولار المطلوب أصلا. وإن التقليص الجاري من حجم البعثة لا بد أنه يستند إلى مقاييس لم تحدد بعد، ولذلك فإن من الأحوط الموافقة على الاعتماد المطلوب للحيلولة دون وقوع أي أخطار أمنية قد تنشأ نتيجة لهذا التقليص. وبالطبع سيطلب من البعثة أن تعيد إلى المنظمة أي مبالغ غير مستعملة.

٦ - وأعربت أيضا عن ترحيب وفد بلدها بتمديد مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ستة أشهر بالقرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢) بوصف ذلك خطوة إيجابية، رغم أنه يدرك أن البعثة ستحتاج إلى مزيد من الوقت للتأكد من أن المكاسب المتحققة لا ينتقص منها من جراء انسحاب متسرع.

٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يعلِّق أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام، لا سيما في أفريقيا. وإنه يقاسم اللجنة الاستشارية قلقها إذ لم تقدم معلومات بشأن الأداء المالي والإنفاق فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون تكفي لتبرير الاعتماد المطلوب، ولكنها أكدت أن ذلك ينبغي أن لا يحول دون توصل اللجنة إلى قرار بشأن مسألة هامة كهذه. وينبغي أن تناقش الآثار المترتبة على الموافقة على اعتماد ٩٠ مليون دولار بدلا من الاعتماد المطلوب البالغ ١٠٠,٨ مليون دولار في أثناء المشاورات غير الرسمية للتأكد من أن اللجنة لن تتخذ قرارا يضعف قدرة البعثة على الوفاء بولايتها.

٨ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن الأمانة العامة ستبذل ما في وسعها للتوصل إلى استعمال اعتماد بمبلغ ٩٠ مليون دولار إذا كان هذا ما وافقت عليه الجمعية العامة. وإن الاعتماد الخاص بالموظفين العسكريين على الأرض ملتزم به تماما في الوقت الحاضر. وإذا سار تقليص حجم البعثة بأسرع مما خطط له أصلا، فيمكن للبعثة أن تعمل بالاعتماد الذي لديها. ولا يمكن التنبؤ بالحالة، لذلك فإن الأمانة العامة ستعود إلى اللجنة الاستشارية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ عند افتتاح استعراض عمليات حفظ السلام.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن (تابع) (A/57/7/Add.17؛ A/C.5/57/23)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع) (A/57/7/Add.16 و A/57/616)

٩ - **السيد سون هودونغ** (الصين): قال إن لدى وفد بلده عددا من نواحي القلق بشأن تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/57/616). فالناحية الأولى هي حجم التعديلات في الاعتمادات التي اقترحها الأمين العام: فبزيادة ٢١٥ ١٤٠ ٠٠٠ دولار سيصل إجمالي الإنفاق إلى ٢ ٩١٤ ٤٠٧ ٨٠٠ دولار. وفي حين أن بعض عناصر هذه

الزيادة، كتقلبات أسعار الصرف والتضخم، لا يمكن التنبؤ بها، ينبغي بذل الجهود للتقيد بالحدود التي وضعت عندما تمت الموافقة على الميزانية البرنامجية - وبعبارة أخرى، فعل المزيد بمبلغ أقل. والناحية الثانية هي التناقص في الإيرادات الآتية من الخدمات المقدمة إلى الجمهور؛ ولاحظ أنه في حين أن من المتوقع أن تتحسن الحالة في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢، أعرب عن الأمل في أن تبحث الأمانة العامة في أسباب هذا الانخفاض وتسعى إلى تحسين الإيرادات الآتية من ذلك المصدر. والناحية الثالثة هي المبلغ الذي تنطوي عليه توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بصافي التعويضات، رغم أنه يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن الزيادة النهائية لن تعرف حتى تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن هذه التوصية. وناحية القلق الرابعة هي أن على الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن كافة المنظمات الدولية، أن تسعى إلى تحقيق الاستعمال الأمثل لمواردها.

١٠ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن النظر في الاعتمادات المنقحة المحددة في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ذو أهمية خاصة في ضوء الاقتطاعات المتأتية من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣. فقد فرض ذلك القرار تقليص بعض أنشطة المنظمة، لكنه أيضا جعل تمويل أنشطة أخرى تعتمد اعتمادا كبيرا على الميزانية أقل ثباتا.

١١ - ومضت تقول إن آثار بعض التخفيضات التي فرضتها الجمعية العامة بالقرار ٥٦/٢٥٣ قابلتها تدابير بديلة، مثلا في حالة خدمات مراجعة الحسابات، حيث يُقصد من اللجوء إلى مراجعي الحسابات الخارجيين الحفاظ على نطاق ذلك النشاط الهام وجودته. وأعربت عن أسف وفد بلدها لأن نفس النهج لم يستعمل في مجالات أخرى، كخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، حيث ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار طلبات الجمعية العامة الواردة في القرارين ٥٦/٢٥٤ دال و ٥٦/٢٨٧.

١٢ - وقالت إنه فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى لجنة مكافحة الإرهاب، حُسب التقدير المنقح لما تبقى من عام ٢٠٠٢، وبعد ذلك حتى نهاية فترة السنتين، دون معرفة نتائج استعراض مجلس الأمن لهيكل تلك اللجنة وأنشطتها، وهو الاستعراض الذي لن يحدث حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأعربت عن موافقة وفد بلدها على الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٩ من تقريرها (A/57/7/Add.16) من أن الاحتياجات المقدرة قد يقتضي الأمر تنقيحها في ضوء الاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن. وقالت إن الاحتياجات الإضافية فيما يتصل بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن يجب في الوقت نفسه، أن ينظر فيها في ضوء تقريري الأمين العام (A/C.5/57/23) واللجنة الاستشارية (A/57/7/Add.17) بشأن هذه المسألة.

١٣ - ولاحظت أن معدلات الشغور المتحققة بالنسبة لكافة فئات الموظفين كانت أقل من المعدلات التي رُصدت في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، فنشأت عن ذلك احتياجات إضافية، وإن وفد بلدها يتفق مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية: وهي أنه يبدو أن الشواغر في عدد من الأبواب كثيرة وينبغي توفير قدر أكبر من المعلومات التفصيلية في المستقبل.

١٤ - ومضت تقول إن الزيادات الكبيرة في الاحتياجات الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف، والأسعار، والتضخم ستضع عبئا على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية وتجعل من الصعب تلافي آثار الاقتطاعات في الميزانية. وقالت إن وفد بلدها سيعمل بصورة بناءة على السعي إلى إيجاد حل

يمكّن من تلبية الاحتياجات الإضافية دون الإخلال بتنفيذ ولايات المنظمة خلال فترة السنتين.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)
(A/57/7/Add.15؛ A/57/479، A/C.5/57/L.38)

١٥ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قدم مشروع القرار A/C.5/57/L.38 بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٦ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن دهشته إزاء خروج اللجنة عن ممارستها المعتادة لعقد مشاورات غير رسمية بشأن مشروع قرار قبل النظر فيه في جلسة رسمية. وقال إن وفده سيرحب بفرصة التعليق على بعض أحكام مشروع النص التي لا يستطيع أن يوافق عليها.

١٧ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه قبل أن تمضي اللجنة أكثر من ذلك، ينبغي أن يقدم الرئيس تقريرا إلى الأعضاء عن نتائج مناقشاته مع رئيس الجمعية العامة ومع رئيس اللجنة الثانية بشأن مسألة اليونيتار.

١٨ - **السيد كرامر** (كندا): شكك في الأساس الذي طُلب إلى اللجنة استنادا إليه النظر في مشروع القرار. وقال إن تقرير الأمين العام (A/57/479) والتقرير ذا الصلة الصادر عن اللجنة الاستشارية (A/57/7/Add.15) تناولا معدلات الإيجار وتكاليف الصيانة في اليونيتار، وإنه ليس ثمة ما يشير إلى أن مجلس أمناء المعهد قام حتى بمناقشة هذه المسألة. ومن المهم أن تحصل اللجنة على أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل أن يتسنى لها بحث هذا الموضوع.

١٩ - **السيد هِرِّيرا** (المكسيك): اقترح إرجاء النظر في مشروع القرار.

٢٠ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إنه كان قد قدم مشروع نص القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين دون علم مسبق ببرنامج عمل اللجنة. وقال إن هدف المجموعة هو تسريع عمل اللجنة عن طريق التقدم باقتراح ملموس وقابل للتطبيق بشأن اليونيتار، وهي مؤسسة توفر خدمات قيمة من حيث التدريب والبحث لجميع الدول الأعضاء. ومن الصعب إيجاد تعليل لمسألة تخصيص مبالغ لتغطية تكاليف الإيجار والصيانة التي يمكن استخدامها بدلا من ذلك لتوفير خدمات التدريب والبحث. وقال إنه يعتبر أن اللجنة الثانية لن تتقدم لدى نظرها في الموضوع بأي اقتراحات تستتبع آثارا مالية، إذ إن تقديم اقتراحات من هذا القبيل يدخل ضمن اختصاص اللجنة الخامسة.

٢١ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفدها يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٢ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن مشروع القرار، الذي سعت فيه مجموعة الـ ٧٧ والصين فقط إلى تناول الشواغل المشروعة التي أُثيرت في تقرير الأمين العام (A/57/479)، ينبغي أن تتخذه اللجنة أساسا لإجراء مزيد من المناقشات. وإن الحالة الراهنة تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة أن تنظم اللجنة برنامج عملها بمزيد من العناية.

٢٣ - **الرئيس**: ذكّر ببيانه الذي أدلى به أمام اللجنة في جلستها التاسعة والعشرين الذي يفيد أن رئيس اللجنة الثانية أكد له أن اللجنة لن تتطرق، خلال نظرها في البند الخاص باليونيتار، إلى المسائل المالية التي تدخل في اختصاص اللجنة الخامسة، لكنها ستقصر مناقشاتها على القضايا الفنية. وعلى هذا الأساس، قرر المكتب المضي في بحث هذا البند أثناء جلسة اللجنة الحالية.

٢٤ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): رحب في كلمته التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي بالتأكيد على أن اللجنة الثانية لن تتطرق إلى المسائل المالية التي تدخل في اختصاص اللجنة الخامسة. وقال إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تتناول هذا البند على النحو الاعتيادي عن طريق وضع جدول زمني للمشاورات الرسمية بهدف السعي إلى تحقيق اتفاق على مشروع نص ما، وأن تضع في اعتبارها نص مشروع القرار (A/C.5/57/L.38) الذي كان ممثل فنزويلا قد قدمه باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٥ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة ستتفق، انطلاقا من روح التعاون، على النهج الذي اقترحه ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي، شريطة أن يُتخذ مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/57/L.38 أساسا للمناقشة. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين عازمة على التفاوض بشأن إدخال تعديلات على نص مشروع القرار بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

٢٦ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): قال باسم الاتحاد الأوروبي إنه بما أن مشروع القرار قد قُدم رسميا، فإن الإجراء الصحيح الواجب اتخاذه الآن هو أن يحيط المراقب المالي اللجنة علما بالآثار المترتبة على هذا المشروع في الميزانية البرنامجية. وسيكون بالطبع من الأيسر أن يقوم مقدم مشروع القرار بسحبه ببساطة، علما بأن العناصر التي يتضمنها ستظل في الاعتبار خلال المشاورات غير الرسمية.

٢٧ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إنه تم توخي الحذر لكيلا تترتب على الاقتراح المذكور آثار في الميزانية البرنامجية بالنسبة لسنة ٢٠٠٣. ولن تنشأ آثار مالية إلا في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٨ - **السيد هالبفاكس** (الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي): قال إنه بما أن نص مشروع القرار أصبح متاحا للتو، فهو بحاجة إلى بعض الوقت لإعداد بيان بالآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

٢٩ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أفضل حل هو أن يقوم مقدم مشروع القرار بسحب هذا المشروع، بالنظر إلى ضيق الوقت المتاح.

٣٠ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فسأل عن موعد تقديم البيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية. وفي حين أنه ليس له أي تعليق في المرحلة الراهنة على موضوع المشروع، يود القول إن النص يتسبب في حدوث تأخير والتباس في اللجنة. ولذا فقد يكون من الأيسر على مقدمه سحبه ببساطة.

٣١ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): ذكَّر أعضاء اللجنة، في سياق تعليقه على مسألة إجرائية، أنه ليس من الممكن طلب رأي اللجنة الاستشارية بشأن مشروع قرار ما زال قيد المناقشة في اللجنة وبالتالي قد يخضع للتغيير في أي وقت.

٣٢ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه ليس في نية مجموعة الـ ٧٧ والصين إحداث أي التباس. والمسألة الوحيدة التي ما زال يتعين توضيحها هي مسألة آثار مشروع القرار في الميزانية البرنامجية.

٣٣ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): تساءل عما إذا كانت اللجنة قد تلقت أي تأكيدات تفيد بأن مشروع القرار الذي ستقدمه اللجنة الثانية بشأن هذا البند لا ينطوي على أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٤ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن الالتباس الظاهري ليس في الحقيقة سوى زوبعة في فنجان. وقد سبق للمكتب أن حدد موعدا لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن

هذا البند وستستمر مناقشته بالتالي في هذا المنبر. وقالت إن التجربة تبين حقا الحاجة إلى تخطيط محكم لبرنامج عمل اللجنة بالنسبة للأسبوع التالي.

٣٥ - **السيد شودري** (باكستان): ذكّر اللجنة بالخلفية التاريخية لمشروع القرار الذي لم يأت من العدم. فقد طلبت مجموعة الـ ٧٧ والصين الإقرار بالمصاعب التي يواجهها اليونيتار. ويقال في اللجنة الثانية إنه ينبغي إحالة المسألة إلى اللجنة الخامسة. وفي حين أن المجموعة سعت عن علم منها إلى تحاشي حدوث آثار لمشروع القرار في الميزانية البرنامجية بالنسبة لعام ٢٠٠٣، فإن من الممكن أن تنطوي أحكام الفقرة ٣ من مشروع نصه فعلا على بعض الآثار المالية. وأضاف قوله إن المجموعة تعتزم التعاون بشأن اللغة المناسبة لتناول الموضوع. غير أنها تأسف للمناورات التي بدت وكأنها تستهدف بالتحديد الحؤول دون هذا التعاون والتسبب في إحداث التأخير والالتباس. وقال إن هذا التصرف ليس منصفا بتاتا.

٣٦ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن أهم ما يشغل باله هو تسريع عمل اللجنة والعمل على التقيد بالإجراءات المناسبة في آن واحد. وقال إن وجود مشروع نص حتى قبل بدء المشاورات غير الرسمية يعلل الشرط الشكلي بضرورة تقديم بيان بما سيستتبعه من آثار في الميزانية البرنامجية وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة. وينبغي للجنة أن تنظر بدلا من ذلك في مشروع النص المنبثق عن المشاورات غير الرسمية.

٣٧ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إنه ليست لمجموعة الـ ٧٧ والصين أي اعتراضات على عقد مشاورات غير رسمية، لكنها تود الاحتفاظ بمشروع النص الحالي، رهنا بتنقيح لغة الفقرة ٣. وإذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص آخر في المشاورات غير الرسمية، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستبادر بسحب المشروع الحالي.

٣٨ - **الرئيس:** قال إن مشاورات غير رسمية ستُجرى بشأن هذا البند، بتنسيق من السيد إدواردو راموس (البرتغال). وقال إنه أحاط علما بنية مجموعة الـ ٧٧ والصين المعلنة سحب المشروع الحالي إذا ما تحقق توافق في الآراء بشأن مشروع قرار آخر في أثناء المشاورات غير الرسمية.

تنظيم الأعمال

٣٩ - **الرئيس:** قال إنه تعهد لرئيس الجمعية العامة بأن اللجنة ستستكمل أعمالها بحلول يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر، رهنا بتوافر الوثائق اللازمة.

٤٠ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن من المهم للجنة أن تبين أسباب تأخرها في إتمام أعمالها. وينبغي التأكيد بصورة خاصة على عدم توافر الوثائق.

٤١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): طلبت إطلاع الوفود سلفا على قائمة المواضيع المقرر إرجاؤها إلى دورة مستأنفة أو لاحقة تعقدها الجمعية العامة لإعطائها متسعا من الوقت لاستعراضها.

٤٢ - **الرئيس:** قال إن على المكتب الانتظار يوما أو يومين قبل اختتام الجزء الرئيسي من الدورة الحالية كي يتسنى له اتخاذ قرار حكيم بشأن البنود التي سيقترح إرجاء النظر فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.